العقلي و النقلي عند المتكلمين

د/ مراجي رابح
جامعة قسنطينة

لقد ساد الاعتقاد منذ القديم و حتى يومنا هذا بأن العلوم العقلية تتمثل في الفلسفة و المنطق، باعتبارهما يشكلان ثنائيا لمن أراد البحث في الميثافيزيقا أو العلوم العقلية، وهذا ما يذهب إليه الكثير من المستشرقين في هذا المجال، و كأن الفلسفة الاسلامية هي الفلسفة المشائية لا غير. إلا أن هذا الرأي ينمحي و يتلاشى من أذهان مروجيها اذا هم أقبلوا على دراسة الفكر الاسلامي، حيث يظهر أن الفلسفة الاسلامية الحقيقية يعود تاريخها الى بداية ظهور الاسلام و هي مستمرة الى يومنا هذا، و تتمثل هذه الفلسفة في الآراء الكلامية، و في بحث القضايا ذات الطابع الفكري و الفلسفي، وذلك قبل أن يكون للمسلمين أي اتصال بالثقافات غير الاسلامية، و نلمس في هذه الفلسفة بحث في القضايا التعلقة بالانسان، وبخالق هذا الوجود، وحرية، وجزاء، وامامة، وقضاء و قدر، وصفات الخالق...

و غيرها من القضايا الفكرية المستمدة من الشريعة الاسلامية و التي اختلف بشأنها المتكلمون، مما أدى الى استعمال أدلة لتثبيت موقف في مقابل موقف آخر، فكان للدليل النقلي و الدليل العقلي حضور في معالجة هذه القضايا. و منه فإنه يمكننا طرح الإشكال الآتي : هل النقل لوحده كاف في اثبات تلك القضايا؟ أم لابد من وجود المنهج العقلي، خاصة

و نحن نعرف أن بعض القضايا متعلقة بالخالق أو بالإنسان تحتاج الى دليل عقلي لاثباتها ، ليس فقط على مستوى الرقعة الإسلامية، و انما يتعدى الى خارج الرقعة الإسلامية، الى حضارات كان الإسلام قد وصل اليها، و بالتالي ضرورة مخاطبة أهله بنفس منهجهم حتى تثبت الحجة عليهم و قبول ما جاء في الشريعة الاسلامية، من وحدانية و نبوة و ايمان بالكتاب و الملائكة... و غيرها وهي موضوعات علم الكلام . أم نرى أن النقل لوحده غير كاف و العقل لوحده غير كاف، و بالتالي ضرورة الجمع بينهما لكون القضايا تختلف في طرق البرهنة عليها. ذلك هو الاشكال المطروح و الذي نحاول معالجته في هذه الورقة.

بداية التفكير لدى المسلمين:

لقد ارتبط علم الكلام بالمشكلات الدينية و السياسية و الثقافية التي نتجت عن واقع إسلامي فرض عليها، و بالتالي لا مناص من البحث في هذه المشكلات التي صارت تؤرق الفكر الاعتقادي لدى المسلمين، فوجب البحث عن حل لهذه المشكلات، تارة مستخرجة من القرآن و تارة باستعمال العقل في الإثبات أو النفي، هذا الأخير الذي كانت له مكانة كبيرة خاصة اذا تعلق الأمر بالدفاع عن العقيدة الإسلامية في مقابل العقائد الأخرى، و يتضح بصورة جلية حينما تطور علم الكلام.

فكان علم الكلام هو أحد الفروع الفكرية التي ساهمت بشكل كبير في خلق فلسفة إسلامية جاءت نتيجة اجتهادات في العقيدة بما يمكن أن نسمي ذلك فلسفة العقيدة، حيث اتسمت بالعقلانية في كثير من مناحيها مما جعلها تكون بداية لتأسيس فلسفة إسلامية الى جانب علم أصول الفقه، و ذلك قبل أن تفعل الفلسفة اليونانية فعلتها في الفكر الإسلامي.

فلو أردنا أن نبدأ في تتبع ظهور بعض الآراء التي أدت فيما بعد إلى ظهور الكلام كعلم لقلنا أن ذلك يرجع الى أيام الرسول(ص) و ما عاصره، و ماوقع بعده، من اختلافات أدت الى نشأة علم الكلام، فأعتراض عبد الله دي الخويصرة على قسمة الغنائم و التشكيك في عدل محمد، حتى رد عليه هذا الأخير بقوله "سيخرج من ضئضئي هذا الرجل قوم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية". كما كان هناك اختلاف بين المسلمين في حال مرضه، فقال"أتوني بدواة و قرطاس أكتب لكم كتابا لن تضلوا من بعدي" وقد اختلف الصحابة بين أن يعطى له ما أمر أولا، حتى قال عمر بن الخطاب لقد غلب عليه الوجع يكفينا كتاب الله. و كان الخلاف أيضا وقع في عدم التصديق بموته، ثم في كيفية الصلاة عليه و أين يدفن، ثم كانت الامامة احدى المشكلات الرئيسية التي جعلت المسلمين يقفون حيالها منقسمين الى من يدعو الى الأنصار و الى من يدعو الى المهاجرين. و توالت الأحداث في عهد الخلفاء الراشدين وصولا الى آخر خليفة (علي بن طالب). أدت هذه الأحداث الى انقسام المسلمين إلى شيع و فرق. كل هذه القضايا خلقت نوعا من الكلام،

و لكن ليس بالمفهوم الذي صار عليه علم الكلام فيما بعد، حين جدت على المسلمين قضايا و مشكلات مستخرجة من القرآن و لم يجدوا من يدلهم على مفهومها الصحيح فكان لزاما عليهم أن يجتهدوا في تأويل و فهم هذه الآيات، التي تبدو متعارضة و متناقضة في بعض الأحيان، و لذلك وجب الرجوع الى العقل الى جانب النقل للخروج من هذا الإشكال.

الدليل العقلي:

ان الشريعة الاسلامية جاءت حاثة على استخدام العقل بغرض فهم مقاصد الشارع و مراميه، بل أكثر من ذلك نقول أن النصوص الدينية التي هي منبع التشريع بينت مكانة العقل و أهميته، فالحديث القدسي الذي يقسم فيه الخالق بالعقل حين قال"و عزتي و جلالي ما خلقت شيئا أعظم منك" كما أن بعض الآيات القرآنية تشير الى ذلك(1). فعن طريق العقل يصح و يتأكد المعتقد، و تؤدى الأوامر و النواهي على حقيقتها، فالعقل "هو السبيل الى فهم الدين و نصوصه، و هو السبيل الى الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص قطعي الثبوت و الدلالة، و هو أداة المواجهة مع المخالفين، فليس من سبيل الى دعوة المخالفين أو المواجهة إلا بديل العقل، ولا رد على المتطرف الا بجواز عقلي مقنع" (2).

فقد بدأ العمل بالعقل من خلال الاجتهاد أو ما يعرف بالرأي أو القياس بعد ذلك، لأن هذه المصطلحات تؤدي معنى واحدا، قد تطور عبر العصور "فالرأي و القياس انهما وجهان لعملة واحدة، فعندما ضبط الرأي و حددت قوانينه سمي بالقياس(3) وقال الشافعي في تبيان العلاقة بين القياس و الإجتهاد ما نصه" إن القياس و الاجتهاد إسمان لمعنى واحد"(4). و اذا كان كذلك فان الاجتهاد هو منهج عقلي يتبع في الكشف عن الحقيقة و تقصيها مثله مثل الرأي و القياس، لأن الأخير قد

استعمله علماء الإسلام أصولي فقه أو دين، و يظهر هذا الدليل في بداية التشريع الاسلامي في حياة الرسول(ص) حين كان يدعو أصحابه الى الإجتهاد، حيث تذكر عائشة أن جبريل كان ينزل على الرسول(ص) آيات محكمات و أخر متشابهات، حيث الأولى هي أمثلة أما الثانية فهي قضايا غير منصوص حكمها، ليعمل المسلمون و معهم الرسول(ص) على ايجاد حكم لها قياسيا على تلك المنصوص عليها(5). وقد أيد الرسول(ص) معاذ حين بعثه الى اليمن واليا من أن الحكم يكون بالقرآن أو بالسنة أو القياس(6). وكذلك رسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الأشعري، و هي رسالة طويلة نذكر منها ما يدل على استعمال العقل "الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب و السنة، اعرف الأمثال و الأشباه ثم قس الأمور عند ذلك و أعمد الى أحبها عند الله و اشبهها بالحق فيما ترى"(7).

وهذا الدليل(العقلي) ينظر اليه أنه يأتي تأكيدا لما دل عليه الشرع " إن المتكلمين اعتقدوا قواعد الايمان و أقروا بصحتها و آمنوا بها ثم اتخذوا أدلتهم العقلية للبرهنة عليها... أما الفلاسفة فهم يبحثون المسائل مجردا و يفرضون أن عقولهم خالية من مؤثرات و من اعتقادات، ثم يبدأون النظر منتظرين ما يؤدي اليه البرهان (8).

ونرى ابن خلدون قد ذكر هذه الفكرة في كتابه المقدمة فقال " إن نظر الفيلسوف في اللاهيات انما هو نظر في الوجود المطلق و ما يقتضيه لذاته، و نظر المتكلم في الوجود من حيث انه يدل على الموجد و بالجملة فموضوع علم الكلام عند أهله إنما هو العقائد الايمانية بعد فرضها صحيحة من الشرع من حيث يمكن أن يستدل عليها بالأدلة العقلية(9).

و يظهر جليا أن المعتزلة هي أهم فرقة استعملت العقل و أعطت له القدرة الكاملة في معرفة ما يمكن معرفته، إلا أن هذا الأمر لم يكن منذ ظهور المعتزلة على يد واصل بن عطاء، حيث أنه (واصل) جعل الى جانب العقل النقل كطريق في الاستدلال على القضايا " إننا نرى خلال النقد الداخلي لنصوص هذين الشيخين(10) أن ليس هناك أثر خارجي من مسألتي المنزلتين ، و في مسألة الخلاف بين علي و أعدائه، ثم اننا نرى بوضوح كيف تمسك واصل بن عطاء بالقرآن و السنة، وكيف عاب على عمرو بن عبيد حين غلا هذا الأخير في التأويل العقلي دون سند من الدراية"(11). فالإنسان لن يحصل العلم و لن يتعلمه الا بالتفكير و النظر و التدبر وفق ما دعا اليه الشرع كما في قوله تعالى " إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون"(12) فهذه الآية تصف من لا يستعمل عقله فهو في مصاف الدواب و البهائم التي لا عقل لها، و لذلك فان الشارع قد ميز الانسان عن غيره من الخلوقات بعقله، و ما وجود العقل في الانسان إلا لأن يستعين به في الوصول الى الحقائق، كما أن القرآن قد نهى عن التقليد كطريق للعلم،

و إنما حث على الإجتهاد لأن فيه الدليل.

وإذا تتبعنا القرآن الكريم نجده ملئ بالدلائل التي تنص على استخدام العقل و ذلك كما في قوله تعالى "

أو لم ينظروا في ملكوت السماوات و الأرض و ما خلق الله من شئ"(13) فهي آية صريحة دالة على استخدام العقل(14)

و ذلك من أجل التفكير و التدبر و الاستدلال على عظمة الخالق من خلال عظمة مخلوقاته و كثرتها و تعددها، أي أن العقل يربط بين المشاهد و غيرها المشاهد، ليعرف الخالق من خلال الخلق و قدرته و احكامه في مخلوقاته، فالله هو الحكيم لا يفعل و لا يخلق شيئا دون حكمه لأن ذلك يتنافى مع ما وصف به نفسه.

وعن طريق العقل يستطيع الانسان أن يكشف قوانين الخلق و كيف جعل الأشياء في ترابط فيما بينها بل أكثر من ذلك تبدو بعض الآيات فيها ذلك الترابط و التتابع و عدم التداخل فيما بينها و هذا دليل كاف على أن الذي خلق هذا الوجود بما فيه من ترتيب و استقرار و انتظام لدليل على قوة و عظمة خالقه، فقد قال تعالى " لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر و لا الليل سابق النهار و كل في فلك يسبحون"(15) و أيضا قوله " أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها و زيناها و مالها من فروج و الأرض حددناها و ألقينا فيها رواسي و أنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة و ذكرى لكل عبد منيب"(16) كل هذه الآيات و غيرها تدل و تحث على استخدام العقل. و ذلك للدفاع عن العقيدة الاسلامية و عن وحدانية الخالق في مقابل العقائد الأخرى غير الاسلامية سماوية كانت أم وضعية. وهكذا فالقرآن يوجه العقل البشري الى خطوات التأمل و التعقل من نبد الأفكار الفاسدة و جعلها جانب و تحرير الفكر من التبعية لآراء المذاهب السابقة على الاسلام و المذاهب المغايرة له أيضا، وإتباع المعرفة بالوسائل المتاحة له من حس و عقل، حتى يبني فلسفة قائمة على النظر و الاستدلال.

لقد جاء هذا المنهج تقديرا لقيمة العقل في أن يؤدي غايته في الوصول الى المعرفة التي يؤسس عليها الايمان الصحيح، حيث لا يمكن ان نغفل أو نتجاهل ما في القرآن الكريم من ضروب الاستدلال القائم على البحث من العلل التي تلزم الفكر على قبولها و اعتبارها صحيحة، وهي كلها تذهب الى انشاء وجهة نظر عن الذات الالهية و عن الانسان و عن الكون و الحياة بصفة عامة في كل مايتعلق بها(17).

و وفقا لهذا فان مصدر التشريع الأول لا يخالف ولا ينفي العقل، و انما يدعونا ال اعتباره احد الأدلة الصحيحة التي يركن اليها الانسان خاصة ما تعلق بالأمور العامة و الميثافيزيقا، فهو يدعو للتفلسف و أنه قابل لما هو حق من الآراء، و قد حاول صاحب مذهب كلامي أو فلسفي أن يلتمس لمذهبه سندا فيه(18).

انطلاقا من هذا كان للمعتزلة الدور الكبير في ابراز دور و أهمية العقل في الاستدلال و البرهنة على القضايا و المشكلات المستخرجة من القرآن الكريم، كالدفاع عن التوحيد و ما يتصل به من الصفات التي نص الشارع عليها، و حتى لا يكون هناك وقوع في التجسيم أو التجسيد فقد ذهبوا الى تأويل هذه الآيات حتى تتماشى مع فكرهم الداعي الى عدم الرؤية يوم القيامة، و هي أيضا من آرائهم الكلامية اضافة الى ذلك أن فكرة القرآن كلام الله القديم هي الأخرى أخذت بمنظور عقلي، و هي أن كلامه لا يمكن وصفه قديم لأن القدم هي احدى الصفات التي يستأثر بها لوحده و ذلك كما دل هو على نفسه من كونه "ليس

كمثله شيء" و بالتالي فالكلام في هذه الحالة يكون محدثا حيث يذكر عنهم الشهر ستاني و يبين أصل هذه الفكرة و كيف تطورت فيقول " القول ينفي صفات الباري تعالى من العلم

و القدرة و الإرادة و الحياة، وكانت هذه المقالة في بدائها غير ناضجة، و كان واصل يشرع فيها على قول ظاهر، و هو الاتفاق على استحالة و جود إلهين قديمين أزليين، ومن أثبت معنى صفة فقد أثبت الهين"(19) فهذا النص يبين أن واصل رفض القول بقدم الكلام حتى لا يكون إثبات إلهين، و هي فكرة بذرتها الأولى من واصل بن عطاء و بالتالي فهو أول من ألهم المعتزلة الى تعميق هذه الفكرة و أعطت لها بعدا فلسفيا " و انما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة، و انتهى نظرهم فيها الى رد جميع الصفات إلى كونه عالما قادرا ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان، هما اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي، أو حالات كما قال أبو هاشم"(20).

والمعتزلة اذ ترى بوجوب النظر العقلي و الاستدلال بالعقل فقد قادها ذلك الى البحث في مسألة التحسين و التقبيح، حيث جعلت هذين الأمرين يصدران من الانسان أي ذاتيان، فالإنسان طالما أن له عقل و له القدرة على تمييز الخير من الشر أو الحسن من القبيح فهو لايحتاج الى تثبيت ذلك من الشارع، حيث يذكر عنهم " ان العقل اقتضى ثبوته قبل الرسل صلوات الله عليهم و الا يفتقر معرفته الى الشارع"(21) غير أن المعتزلة جعلوه على ثلاثة أقسام هي: – قسم علمه العقل كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار.

– قسم علمه العقل نظرا كحسن – الصدق الضار و الكذب النافع.

– قسم لم يصل اليه العقل كوجوب صيام آخر يوم من رمضان و –حريم أول يوم من شوال.

و بالتالي فان الأولين ورد الشرع مؤكدا لما علمه العقل فيها، و الثالث ورد الشرع فيه مظهرا لما يصل اليه مع أن حسن جميعها و قبحه كان ثابتا لها من قبل الشرع(22).

غير أن هذا الاضطراب في فكرا لمعتزلة، كما يذكر ذلك الجويني، يدل على عدم ثبات المعتزلة على رأي واحد، و أدى ذلك الى اضطراب النقلة عنهم " قولهم يقبح الشيء لعينه أو يحسن، فنقل عنهم أن الحسن و القبح من المعقولات من صفات أنفسها ، و نقل عنهم أن القبح صفة النفس، و أن الحسن ليس كذلك، ونقل ضد هذا عن الجبائي، و كل ذلك جهل بمذهبهم"(23).

الدليل النقلي:

الدليل النقلي هو أحد الأدلة المستعملة في علم الكلام، و نلاحظ هذا الأمر منذ بدأ علماء الاسلام في بحث قضايا متعلقة بالكلام، حيث نجد الاشتغال به قبل المعتزلة من أمثال الحسن البصري و جعفر الصادق و أبي حنيفة و الثوري و غيرهم، و استند هؤلاء في بيان الأحكام الإعتقادية على الكتاب و السنة أولا ثم يأتي العقل و الرأي ثانيا.

ولما جاء المعتزلة حاولوا أن يجعلوا للعقل مكانة مرموقة الى جانب النقل، و كادوا يسوون بينه و بين النقل، و هكذا استمر المعتزلة في اعتبار الدليل العقلي أقوى من الدليل النقلي حتى جعلوا منزلته تعلو على منزلة النقل و قد ذهب المعتزلة الى تحديد الدليل النقلي الى ثلاثة أنواع: القرآن، الاجماع، الخبر المجمع عليه(المتواتر).

فالقرآن هو المصدر الأول الذي يعتمدون عليه الا أن نزعتهم العقلية جعلتهم يتجهون الى التأويل و نفي سائر الصفات الخبرية كاليد و الوجه و الاستواء و غيرها، بينما يختلفون في الاجماع حيث شكلك فيه النظام من حيث حجيته و وقوعه و رأى جواز اجماع الأمة على الباطل حيث يقول البغدادي " فأنكر لأجل ذلك حجة الاجماع و حجة القياس في الفروع الشرعية، و أنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري... وطعن في فتاوي أعلام الصحابة رضي الله عنهم"(24).

أما الأحاديث فقد كان فيها إختلاف بين أهل الاعتزال، فذهب واصل الى قبول المتواترمنها، بينما شكك عمرو بن عبيد في الرواية و الرواة، أما أبو الهذيل العلاف فقد اعتبر المتواتر حجة بينما المشهور و خبر الواحد فلا يفيدان العلم، بينما شكك النظام في المتواتر، إلا أن هذا الغلو و الافراط في العقل في مراحله الأولى، لعله يختفي نوعا ما و ذلك بمجيء القاضي عبد الجبار، حيث مالا إلى الاعتدال هو و تلامذته و كان ذلك من الناحية النظرية، فقد اجمعوا على الأدلة الأربعة التي أقر بها شيخهم الأول، حجة عقل، الكتاب، السنة، الإجماع.

أما الأشعرية و التي يظهر من خلال تاريخها فإنها ترى في الدليل النقلي هو ذلك الدليل الذي يتكون من الكتاب و السنة و الاجماع، وعند البعض الآخر أضافوا له القياس و الاستدلال فعلى هذا الأخير فإن الأشعرية لا تنفي دور العقل أو الاستدلال به على صحة مسألة من المسائل المتعلقة بالشارع.

و على هذا الأساس فإن مذهب الأشعري الكلامي يقوم على دعامتين هما العقل و النقل، و لا عجب في ذلك خاصة و أن الشيخ أبو الحسن الأشعري مؤسس الفرقة قد عاش في كنف المعتزلة و شرب من موردهم مدة أربعين سنة ثم خرج عنهم، كما أن خروجه كان بسبب ما تراءى له، من كونه جاء لتوسطه بين المغالين في العقل

و المغالين في النقل. فهو بهذا لا ينكر العقل، و انما يجعله الى جانب النقل. و يتجلى هذا الأمر فيما كتبه الأشعري من كتب خاصة كتاب "الإبانة" و كتاب "اللمع" حيث يظهر في الأول أميل الى النقل كثيرا، بينما في الثاني عقلي في كثير من الأحيان. و لعل السبب في ذلك يعود الى أن "الرجل كان همه في الكتاب الأول موجه إلى تحديد مواقفه الجديدة ازاء الخصوم (المعتزلة) بينما كان يهدف في الكتاب الثاني الى تأييد مواقفه تلك بما انقدح له من أدلة، و من ثم غلب عليه الطابع العقلي" (26)

من هنا نرى أن الأشعري قد استعان بالعقل الى جانب النقل و ذلك حين الحديث في مسائل الكلام كلها كمسألة وجود الله و غيرها، و هذا الكلام يثبته الأشاعرة أمثال، الجويني و الغزالي، و غير الأشاعرة كابن تيمية و ابن القيم(27).

و يشير ابن تيمية الى أن بعض الأشعرية تثبت الصفات بالعقل و البعض الآخر بالنقل، "و أما من قبل هؤلاء فيثبتون جميع هذه الصفات بالعقل كما كان يسلكه القاضي أبو بكر و من قبله أبو الحسن الأشعري و أبو العباس القلانسي و من قبلهم كأبي محمد بن كلاب و الحارث المحاسبي و غيرهما، وهكذا السلف والأئمة كأحمد بن حنبل و أمثاله يثبتون هذه الصفات بالعقل كما تثبت بالسمع، وهذه الطريقة أعلى و أشرف من طريقة هؤلاء المتأخرين"(28). و بالتالي تتبين الازدواجية في الفهم هو أن بعض المسائل يعمل فيها العقل، و البعض الآخر يكون للنص فيها دور كبير فلا تحتاج الى العقل.

إلا أن هذه المزاوجة بين العقل و النقل نجدها تقل عند المتأخرين خاصة عند الجويني و البغدادي و الفخر الرازي، حيث يرى الجويني أن مدارك العلوم ثلاثة: إما بالعقل و إما بالسمع و إما بهما معا، حيث يقول " فيما يدرك بالعقل لاغير، وفيما يدرك بالسمع لا غير، و فيما يجوز إدراكه بهما جميعا"(29) فالذي يدرك عن طريق العقل هي حقائق الأشياء، و درك استحالة المستحيلات و جواز الجائزات و وجوب الواجبات العقلية لا التكليفية الضرورية منها و النظرية، و أما من يدرك بالسمع فهو وقوع الجائزات و انتفاؤها. أما فيما يجتمع فيه العقل و النقل فهو كل مدرك يتقدم على ثبوت كلام صدق فيستحيل دركه من سمع، فإن مستند السمعيات كلها الكلام الحق الصدق(30). و هذا التقسيم هو نفسه الذي دأبت المعتزلة على ذكره، و بالتالي فهو يميل الى المعتزلة في الأخذ بالعقل أو جعل العقل ذا أهمية في كثير من المسائل خاصة المتعلقة بالباري لأن العقل أصل للنقل.

فلما جاء الرازي قرر نفس الأفكار التي قال بها سابقيه من كون أن العلم يعرف إما " أن يكون عقليا محضا أو سمعيا محضا أو مركبا منهما، أما العقلي فلابد و أن يكون بحيث يلزم من وجوده وجود المدلول، فاللزوم حاصل لا محال من هذا الطرف، فإن لم يحصل من الطرف الآخر فهو و الاستدلال بالمشروط على الشرط كالاستدلال بالعلم على الحياة و إن حصل من الآخر فهو الاستدلال بالعلة المعينة على المعلول المعين "(31) و يذهب في معرض كلامه الى التشكيك في الدليل السمعي إلا اذا توفرت فيه شروط عشرة هي الآتي " عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ و إعرابها و تصريفها، و عدم الاشتراك و المجاز و النقل و التخصيص بالأشخاص و الأزمنة و عدم الاضمار و التأخير و التقديم و النسخ و عدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح عليه، اذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره اليه، و اذا كان المتهج ظنيا، فما ظنك بالنتيجة"(32).

من خلال عرضنا هذا يتبين أن الفكر الاسلامي الأصولي هو فكر منبعه و مصدره الشريعة الاسلامية دون تدخل الثقافات و الحضارات التي سبقت الحضارة و الثقافة الاسلامية. ان اعتماد المسلمين على الجانب العقلي في الفهم أو الاستدلال على بعض القضايا أو المشكلات المطروحة في القرآن لدليل على وجود فلسفة إسلامية مبكرة سابقة على الفلسفة المشائية. إن العقل الى جانب النص يشكلان طريقة فريدة قلما نجدها في الحضارات السابقة على المسلمين، حيث لا نجد هناك إقصاء لدليل على آخر، و انما وجود الدليلين هو قوة الفكرة و تأكيدها بحسب ثقافة الآخر.

إن النصوص لا تنهض بوجود ما يدل و مايرشد اليها، و هو الجانب العقلي، كما أن العقل يبقى ناقصا أو مشكوك في أحكامه إلا بوجود نص يؤكد صدق ما انتهى اليه من حقائق.

الهوامش:

1- "وتلك الأمثال نضربها للناس و مايعقلها إلا العالمون" سورة العنكبوت آية 13

" فيحيي به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون" سورة الروم آية 24

" أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها و زيناها" سورة ق آية 6

2- محمد صالح محمد، مدخل الى علم الكلام. دار قباء للطباعة و النشر.2001. ص: 11

3- رابح مراجي. التعليل دراسة في علم أصول الفقه.رسالة ماجستير جامعة القاهرة92 . ص: 9.

4- الشافعي. الرسالة، تحقيق أحمد شاكر. دار الثقافة القاهرة 1979. ص: 477.

5- علال الفاسي، مقاصد الشريعة الاسلامية و مكارمها، دار الرباط ط1 1979 ص:89.

6- رسالة عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري.

7- ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين ج1.

8- أحمد أمين، ضحى الاسلام. ج3 ، ص: 18

9- ابن خلدون. المقدمة. دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982 ص:836.

10- هما: واصل بن عطاء، عمرو عبيد.

11- علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام، ج1. دار المعارف بمصر ط8. ص: 407.

12- سورة الأنفال آية 22.

13- سورة الأعراف آية 185

14- محمد صالح محمد، مدخل الى علم الكلام ص: 44.

15- سورة يس آية 29.

16- سورة ق آية 6-8.

17- محمد صالح محمد، مدخل الى علم الكلام ص45.

18- يوسف موي. القرآن و الفلسفة، دار المعارف القاهرة ط4. 1958.ص: 64.

19- الشهر ستاني. الملل و النحل. ج1، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة لبنان 1984. ص: 46.

20- المصدر نفسه ص: 242

21- أبو القاسم بن جزي. تقريب الوصول الى علم الأصول تحقيق محمد مختار الشنقيطي . مكتبة ابن تيمية ط1/ 1414 ، ص: 242.

22- المصدر نفسة ص: 242.

23- الجويني. البرهان في أصول الفقه ج1. تحقيق عبد العظيم الذيب دار الوفاء بمصر ط3/ 1992. ص: 80.

24- البغدادي. الفرق بين الرق. تحقيق عبد الرؤوف سعد. شركة الحلي بمصر ص:80

- ابن قتيبة. تأويل مختلف الحديث. تصحيح محمد زهري النجار. دار الجيل ص:18.

25- حسن الشافعي. المدخل الى دراسة علم الكلام. مكتبة وهبة ط2/ 1991. ص: 150.

26- المرجع نفسه

27- كتاب الاقتصاد للغزالي، كتاب الشامل للجويني.

28- ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية نقلا عن حسن الاشفعي مدخل الى دراسة علم الكلام. ص: 155.

29- الجويني، البرهان ج1 ص: 110.

30- المصدر نفسه ص:110-111.

31- الرازي، محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين. بتحقيق سميح دغيم، دار الفكر اللبناني ط1، 1992، ص: 45.

32- المصدر نفسه ص: 45.